EUROPEAN CENTER FOR CONSTITUTIONAL AND HUMAN RIGHTS

ECCHR

محاكمة الخطيب فى *كوبلنتس*

خلفية عن الموضوع

أسئلة و أجوبة عن الخلفية والأساس القانوني للموضوع

ما التهمة الموجهة إلى كلا من أنور ر. و إياد أ.؟

كرئيس سابق لما يسمى قسم تحقيقات فرع 251 التابع للمخابرات العامة السورية بدمشق، أنور.ر مُتهم بالتواطؤ في تعذيب 4000 شخص على الأقل، وقتل 58 شخصاً، فضلا عن الإغتصاب والإعتداء الجنسي العنيف.

وقعت هذه الجرائم المزعومة بين ابريل 2011 و سبتمبر 2012 و يمكن اعتبارها جرائم ضد الانسانية واذا تم اثبات إدانة أنور ر. فى الجرائم الموجهه إليه و هي جرائم قتل أو الاشتراك فى القتل و اعتبارها جرائم ضد الانسانية فعليه ان يتوقع حكم بالسجن مدى الحياة و فى هذه الحالة سيكون لديه الفرصة أن يقدم على طلب إفراج عن الحبس مع إيقاف التنفيذ بعد خمسة عشر عامًا أما اذا أُثبتت إدانته فى تهم أقل جسامة فسيكون عليه أن يقضي عقوبة مدتها تتراوح من ثلاث إلي خمسة عشرة عامًا.

كان إياد أ. موظفًا سابقًا بأحد الأقسام الفرعية و التي عملت سويًا مع جهة المخابرات التابعة لأنور ر. وفى خريف 2011 سمح إياد أ. بالتعذيب المزعوم و سلب الحريات من على الأقل ثلاثين شخصًا ولذلك فهو مشتبه بدوره فى دعم انتهاكات ضد الإنسانية.

واذا تم إثبات دور إياد فى التعذيب و اعتبارها جريمة ضد الإنسانية فمتوقع أن يقضي على الأقل سنتين فى السجن أما فى حالة الحكم على أساس دوره فى قضية السلب الجسيم للحريات باعتبارها جريمة ضد الإنسانية فعليه أن يقضي على الأقل ستة أشهر فى السجن علمًا بأن المحكمة بغض النظرعن جسامة التهم يمكنها أن تصدرعقوبة تصل إلى 15 عامًا ضد كلا منهما.

فى أي سياق وقعت الانتهاكات المزعومة؟

يمارس النظام السوري على الأقل منذ ابريل/ نيسان 2011 القمع بشكل وحشي ضد نشاط المعارضة وخلال ذلك لعبت المخابرات السورية دورًا رئيسيًا وكان هدفها هو إيقاف المظاهرات بأسرع شكل ممكن وإرهاب الحراك المدني وقد عمل كلا من أنور ر. و إياد أ. فى المخابرات العامة و بالأخص فى فرع 251 و هو المختص بدمشق.

لم تحدث المحاكمة فى *كوبلنتس*؟

تنظر المحكمة الإقليمية العليا لكوبلنتس فى الدعوى لأن إياد أ. تم القبض عليه فى ولاية *غاين لاند فالتس* والتي تقع فى نطاق مسئولية محكمة *كوبلنتس* و بدلًا عن *كوبلنتس* كان يمكن للمدعى العام أن يقدم دعوة فى المحكمة الإقليمية العليا فى برلين فقد قُبض على أنور ر. هناك.

كما أن المدعي العام الألماني يقوم منذ عام 2011 بإجراء ما يسمى بعملية تحقيقات بنيوية تتعلق بسوريا (وذلك إلى جانب إجراءات التحقيق الفردية أي بحق أفراد)، وتُعنى عملية التحقيق البنيوية بمجمل الأوضاع في البلاد والحقائق التي تتعدّى كونها قضايا فردية وهذه التحقيقات الأولية هي أساس محاكمة الخطيب.

إلي جانب ذلك تعتمد المحاكمة فى سوريا على سلسلة من الشكاوى الجنائية بخصوص التعذيب فى سوريا المقدمة من قبل المركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان ECCHR سويًا مع ما يقارب المائة ناجيات و ناجيين * من التعذيب فى سوريا وأقاربهم/ن و ناشطات و نشطاء* سياسين و محاميات و محامين* فى محاكم مختلفة فى ألمانيا و النمسا و السويد و النرويج.

ما الأساس القانوني لمحاكمة ألمانية بخصوص التعذيب من قبل الحكومة فى سوريا؟

تعتمد محاكمة الخطيب فى *كوبلنتس* على مبدأ الولاية القضائية العالمية و والذي دخل حيز النفاذ في ألمانياعام 2002 و ينص هذا المبدأ على أن الجرائم الجسيمة مثل الإبادة الجماعية و جرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية لا تمس فقط أفراد أو بلدان محددة ولكنها تمس المجتمع الدولي بأكمله و عندما لا يكون متاحًا أن تتدخل المحاكم الدولية يمكن لمبدأ الولاية القضائية العالمية أن يسلك طريقًا بديلًا عن طريق دعوات فى المحاكم المحلية و يتيح هذا المبدأ لألمانيا (و دول آخرى يجرى فيها مبدأ القضاء العالمي) إمكانية تتبع جرائم الجنايات الدولية وذلك بصرف النظر عن مكان وقوع الجريمة، ومرتكبها وبحق من أُقترفت.

متى مُتوقع أن يُصدرحكم فى القضية؟

تعتمد مدة المحاكمة على عوامل كثيرة. وبما أن المتهم الأساسي أنور ر. أنكر كل الاتهامات الموجه إليه, لا بد الأن من التركيز على جمع الأدلة بشكل مفصل و هي عملية طويلة الأمد. وحتى بعد النطق بالحكم سيظل بإستطاعة كل المشاكرات/ين* فى القضية أن يقدموا طعنًا فى الحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا. واذا حصل و ألغت المحكمة الاتحادية العليا الحكم أوطالبت محكمة *كوبلنتس* بإعادة النظر فى القضية ستستغرق القضية وقتًا أطول ولهذه الأسباب يصعب التنبا بالفترة التي ستستغرقها المحاكمة بالكامل. غير أنه من المتوقع أن تستغرق عدة سنوات.

لماذا لم يتم رفع القضية أمام محكمة الجنايات الدولية؟

سوريا ليست من الموقعين على ميثاق محكمة الجنايات الدولية من جهة، كما أن الصين و روسيا تمنعا إحالة هذه القضية عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى محكمة الجنايات الدولية من جهةٍ أُخرى.

وهذا يعني أنه يمكن للمحاكمات خارج سوريا الآن أن تتم فقط تبعًا لمبدأ الولاية القضائية العالمية فى دول آخرى تطبق هذا المبدأ أو فى حالة تورط دول آخرعن طريق تعرض أحد مواطنيها لهذه الانتهاكات أوفى حالة أن مواطنيها جناة متورطون فى الجرائم فى سوريا.

ما أهمية محاكمة الخطيب؟

هذه أول محاكمة على مستوى العالم ضد النظام السوري بتهمة انتهاكات ضد الإنسانية. لذلك محاكمة الخطيب ذات أهمية كبيرة عالميًا أيضًا فستوفر المحاكمة نظرة شاملة عن جرائم النظام السوري و ستتيح تجميع الأدلة التي سيكون بإستطاعة آخرين أن يستخدموها فى محاكمات آخرى بشكل محلى أو عالمي. هذه المحاكمة هي خطوة أولى مهمة على طريق العدالة الطويل فى سوريا. و ستساعد هذه المحاكمة على الأقل أن تظهر الانتهاكات و أثرها بشكل واضح.

و بغض النظر تعد هذه المحاكمة إنجازًا للناجيات/ن* المشاركين فيها فهذه أول مرة باستطاعتهم فيها أن يحكوا -ليس فقط بشكل علني ولكن أيضًا فى قاعة المحاكمة- عن ما حدث لهم و وعن الذي مازال يحدث فى سوريا حاليًا. وعلاوة على ذلك تلعب القضية دورًا مهمًا لجميع أقارب/قريبات* المعتقلات/ين* الذين ماتوا فى السجون أو" اختفوا "وأيضًا لكل المعتقلات/ين* الذين مازالو محتجزين فى مراكزالاعتقال.

EUROPEAN CENTER FOR CONSTITUTIONAL AND HUMAN RIGHTS

ECCHR

ما الفرق بين الشاهدات/ الشهود* و المدعيات/المدعيين*المشتركين؟

الشاهدات/الشهود* هم أشخاص يدلوا بشهادتهم أمام المحكمة لأن لديهم معلومات مهمة ذات صلة بالقضية و هم كانوا او مازالوا معنيين شخصيًا بالجرائم المدعوة ولكنه ليس أمرًا حتميًا وعلى أساس هذا تم الاستماع فى محاكمة الخطيب إلى عدة شاهدات/شهود* اللاتى/الذين* عرفوا أحد المتهمين وتم الاستماع أيضًا إلى أشخاص محيطين بظروف قمع حركة الاحتجاجات و بإمكانهم سرد هذه التفاصيل.

المدعيات/المدعون* المشتركون هم أحد أطراف القضية. بإمكان فقط الأشخاص الذين عانوا أو مازالوا يعانوا من الجرائم المدعية بشكل مباشر أن يشاركوا كمدعيات/مدعيين * مشتركيين فى القضية. أما فى قضية الخطيب لا يتضمن ذلك فقط الناجيات/الناجيين* من التعذيب أو العنف الجنسي ولكن أيضًا أفراد عائلة القتلى المقربين. وعند اعتماد المحكمة لهولاء الأشخاص كمدعيات/مدعيين* مشتركين يصير لديهم حقوق اجرائية معينة و بإمكانهم أن يطرحوا أسئلة و أن يعطوا تصريحات أو أن يطالبوا بالموافقة على الأدلة.

ما دور الناجيات و الناجيين* السوريين من التعذيب والشاهدات و الشهود* فى المحاكمة؟

الناجيات و الناجيين* و الشاهدات و الشهود* على انتهاكات ضد الإنسانية هم عنصر أساسي فى الصراع ضد الإفلات من العقاب وعدم المساءلة ولأنهم أعضاء فى المجتمعات المعنية فهم يلعبون دور رئيسي. إذا كان للمحكمة فى النهاية تأثير ايجابي على المجتمع السوري و عملية انتقالية مستقبلية محتملة يجب أن يتم تمكين المعنيين فى هذه العملية.

فى محكمة الخطيب (و فى قضايا آخرى محتملة) فى استطاعة أقوال الشاهدات و الشهود* أن تقدم تفاصيل عن الجرائم التي حدثت إلى الشاهدات/الشهود* شخصيًا أو حدثت أمامهم و بنية التعلميات. يمكنهم أيضًا أن يساهموا فى عملية التعرف على المجرميين و مسئوليتهم الفردية الجنائية و بالإضاقة إلى ذلك يمكنهم أن يدفعوا القضية عن طريق ذكرهم لشاهدات/شهود* آخريين و القدوم بأدلة.

ما دور المركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان ECCHR فى القضية؟

يدعم المركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان ECCHR سبع عشرة ناجي/ة* من التعذيب. و قد قام بعضهم من قبل بإعطاء شهادتهم أمام الشرطة الجنائية الاتحادية. سبعة منهم مشاركون فى القضية كمدعيات/ن مشتركين و يمثلهم محامون شركاء فى ECCHR وهما *باتريك كروكر* و *سيباستين شارمر*.

تعتمد محاكمة كوبلنتس بالإضافة إلي ذلك على سلسلة من الدعاوي الجنائية ضد جرائم التعذيب فى سوريا و التي قدمها المركز ECCHR بالإشتراك مع مايقارب المائة سورية و سوري* الناجين من التعذيب بالإضافة إلي أقاربهم و إلي ناشطات و نشطاء*و محاميات و محامين* منذ عام 2016 فى ألمانيا و النمسا و السويد و النرويج.

هل لمحاكمة الخطيب تأثير على إفلات بشار الأسد من المُسائلة و العقاب ؟

كرئيس دولة يتمتع بشار الأسد بحصانة من الملاحقة الجنائية من قبل الحكومات المحلية فى أي بلد آخر. على الرغم من ذلك يجمع المدعى العام الاتحادي ضمن تحرياته فى قضية الخطيب معلومات عن انتهاكات مزعوم أن الأسد يمكن أن يكون قد ارتكبها شخصيًا. وهذه الدلائل يمكن استخدامها فى المستقبل عندما لا يكون الأسد رئيسًا لسوريا أو عندما تُرفع دعوة قضائية ضده أمام محكمة الجنايات الدولية أو أمام أحد محاكم منظمة الأمم المتحدة.

تحديث: أغسطس 2020

المركز الأوربي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان **(EECHR)**

www.ecchr.eu